	الإسلام ومتطلبات التغيير الاجتماعي	
تساؤل واستغراب	ما يدركه الإنسان الفطري	التوحيد في المفهوم القرآني
كيف يسد الإسلام احتياجات كل عصر	الثبات والتغير في الأحكام والقوانين	الدين في المفهوم القرآني
تشخيص الاحتياجات	الأحكام الثابتة والمتغيرة في الإسلام	القرآن ونظريتا "تنازع البقاء" و "انتخاب الأصلح"
الإسلام يلبي احتياجات كل عصر	الأحكام المتغيرة في الإسلام	رأي القرآن
أساس التربية في المدرسة الإسلامية	توضيحات هامة	القرآن والحرية
	دروس من القرآن	

الإسلام ومتطلبات التغيير الاجتماعي

تساؤل واستغراب

تقدر أهمية المسائل المطروحة على بساط البحث والمناقشة, بمقدار ما تنطوي عليه من أهمية واقعية عملية, وبمقدار النتائج التي تسفر عنها حين دخولها الميدان الاجتماعي بالفعل.

إن من المسائل البسيطة الأولية كشرب الماء وتناول الطعام مثلاً, لتعادل في أهميتها حياة الإنسان بأكملها وهي أثمن ما يمتلكه الإنسان... وفكرة تبدو أنها ثانوية وطفيفة كضرورة الحياة الجماعية, تأخذ مكانها في ذهن الإنسان لتسفر عن نظام موسع ومعقد من العلاقات والمبادلات الاجتماعية.

لا يمكننا أن ننكر الأهمية الكبرى للحلول التي يقدمها مذهب صحيح ــ كالمذهب الإسلامي ــ لمتطلبات الحياة الإنسانية في كل عصر, إذ أنها معادلة لأهمية حياة النوع الإنساني, ولا متاع أغلى منه لدن أفراد البشر.

أي فرد أوتي نصيباً من فهم الإسلام والولاء له بشكل عام يدرك في قرارة نفسه هذه المسألة, لكنها كسائر مسائل الإسلام الأخرى, عاشت قروناً متطاولة في حياة أفراد المسلمين ونفوسهم, فغدت ــ كسائر المقدسات الدينية ــ تعيش في ضمائر الأفراد وأعماقهم دون أن تمسها يد البحث والتطلع والمناقشة.

* * *

إن حرية التفكير وخاصة في الأمور الاجتماعية, لا وجود لها في تاريخنا نحن ــ الشرقيين ــ, وإن إطلالة الفجر التي شهدتها الفترة القصيرة من صدر الإسلام, سرعان ما غطتها غيوم سوداء على أثر الحوادث الطبيعية والمفتعلة التي عصفت بخط الرسالة وعدنا بعدها إلى ظلمات العبودية والذل والخنوع, لنعيش على أنغام قرع السوط وضرب السيف والتهليل والتكبير باسم الجبابرة والطغاة.

كان أكبر ما يستطيع أن يحققه الفرد, هو المحافظة على نصوص دينه دون أن تمسها يد العابثين, وكانت هذه إرادة الطغاة المتحكمين. إنهم أرادوا أن يعيش الأفراد همومهم الخاصة دون أن يتعدوها إلى القضايا العامة والمسائل الاجتماعية التي أضحت حقاً خاصاً للسلطان.

لم ير المتحكمون ضرراً في التزام الناس بالطقوس الدينية الفردية, لكن الذي أصروا عليه هو شل الفكر واخصاء المفكرين والمنتقدين كي يكونوا هم وحدهم الدماغ المفكر لا يشاركهم في ذلك أحد.

إنهم أدركوا أن حرية التفكير, تطلق الإرادات لتتحد وتجتمع. فما كان منهم إلا أن يتحكموا بالأفكار كي يتسنى لهم اللعب بالمقدرات بأية صورة شاءوا.

هذه حقائق تاريخية, تتضح لكل متطلع دونما شك أو ترديد. ولقد أتانا رسول الغرب يبشرنا بحرية ذات وهج وبريق, أتانا أولاً ضيفاً, ثم أضحى بعدها مالكاً مقتدراً.

إن الأطروحة التي جاءنا بها الغرب, هيأت لنا فرصة ذهبية لنستعيد ما سُلب منا خلال القرون المتطاولة, ولأن نفكر بوجودنا وكياننا وتراثنا من جديد.

لكننا مع الأسف, صحونا صحوة إنسان لا زال يثُقل جفونه النوم العميق. ولم نشأ أن نستفيد من هذه الفرصة, فاستغل البشير الغربي هذه الغفلة ليجلس مكان ذاك السلطان المتحكم في الأفكار والعقول. وأضحى هو العقل المفكر المدبر.

وفجأة صحونا لنرى "الإرادات السامية" للسلاطين قد تبدلت بإرادة القدرات الأوربية.. لنرى أنفسنا قد انسقنا إلى الطريق الذي رسمه لنا الغرب وأرادته لنا أوربا.

ألف من السنين تصرمت وارض إيران تحتضن جسد ابن سينا ومؤلفاته الفلسفية والطبية, لكننا لم نحرك ساكناً.

وسبعمائة سنة خلت كانت كتب نصير الدين الطوسي ومؤلفاته العلمية خلالها نصب أعيننا, لكنه لم يحدث شيء. إلا أنه حينما نهض الأوربيون ليحيوا ذكريات علمائهم.. "نهضنا!" أيضاً لنحيي الذكريات المئوية والألفية لعلمائنا.

أكثر من ثلاثمائة سنة مضت, وفلسفة صدر المتألهين الشيرازي مدار بحث ونقاش وشرح.. إلا أنه حينما تحدث أحد المستشرقين ــ قبل أعوام ــ عن فلسفة صدر المتألهين في إحدى مؤتمرات الجامعة أحدث ضجة في الأوساط الجامعية ليس لها نظير, علماً بأن الجامعة كانت لسنوات متطاولة تدرس الفلسفة في أروقتها المرمرية الجذابة! هذه نماذج واقعية تلقي الضوء على شخصيتنا الفكرية.. إنها تدل على تطفلنا الفكري.. وعلى ضياع تراثنا العلمي.

ونفر آخر حاول المحافظة على استقلاله الفكري وعلى عدم انسلاخه عن شخصيته العقائدية بالمرة, وقع في ازدواج بشخصيته. فهو من جهة قد انبهر بفُتات الأفكار الغربية,

ومن جهة أخرى لا يزال يرى نفسه مرتبطاً بالفكر الشرقي الموروث.. فعاشت شخصيتان متناقضتان في نفس شخص واحد لتُسفر عن "الازدواج".

يتحدث أحد الكتاب المسلمين عن "الديمقراطية الإسلامية" محاولاً التوفيق بين النهج الديمقراطي والطريق الإسلامي, وآخر يتحدث عن "الشيوعية الإسلامية" محاولاً استخراج نصوص إسلامية تدعو إلى إزالة الطبقات!

عجيب حقاً! إذا كانت عظمة الإسلام تظهر في هضمه وتقبله للديمقراطية والشيوعية فما لنا والإسلام!

لنتمسك بهذه المبادئ الوافدة حسب ونترك هذا التراث القديم الذي أتانا من وراء القرون المتطاولة!!

وإذا كان الإسلام كياناً مستقلاً وحقيقة حية فذة وله وجوده الخاص فلم هذا الإصرار على الترقيع والتمييع والتصنع في عرض الإسلام وتقديمه؟!

* * *

في السنوات الأخيرة ــ أي بعد الحرب العالمية الثانية ــ سعى علماء الغرب بشكل جاد إلى دراسة الأديان والمذاهب والتحقيق فيها ونشر هذه التحقيقات والبحوث, وما كان منا ــ نحن التابعون المقلدون ــ إلا أن حذونا حذوهم في طرح الأسئلة عن إسلامنا العظيم ورحنا نردد:

هل أن جميع المذاهب والأديان صحيحة حقة؟

أو ليست الأديان السماوية سلسلة حركات اجتماعية إصلاحية؟

أو ليس هدف الدين ينحصر في إصلاح الأخلاق؟

هل ينبغي المحافظة على التقاليد الدينية في مختلف العصور؟

هل للدين هدف آخر غير التقاليد والمراسيم العملية؟

هل الإسلام يلبي احتياجات البشر في كل العصور؟

هل... وهل...

إن من المهم أن نؤكد أولاً أن أي عالم يتناول مسألة معينة, فهو إنما يبحث فيها طبقاً للمقاييس العلمية التي يؤمن بها, ويصدر أحكامه وفقاً لها.

إن علماء الغرب ينظرون إلى الدين كظاهرة اجتماعية ويعتبرونه نتيجة لسلسلة من العوامل الطبيعية.

إن جميع الأديان ــ في نظر علماء الغرب الذين يحسنون الظن بالدين ــ عبارة عن نتاج عقلي لمجموعة من النابغين الذين امتازوا بقابليات نفسية وعقلية خاصة, فهبوا لإصلاح مجتمعاتهم وهدوا الناس إلى طريق السعادة عن طريق وضع قواعد معينة, ثم نضجت هذه القواعد على مرور الزمن واتخذت لنفسها شكلاً متكاملاً. إن المشاهدة والتجربة والتاريخ كلها تدل على أن المجتمع الإنساني في حالة رقي وتكامل تدريجي, البشرية تتقدم في مضمار المدنية باستمرار.

وتذهب البحوث النفسية والقانونية والاجتماعية وحتى الفلسفية التي تنطلق من إطار مادي عامة, وأبحاث الفلسفة المادية الديالكتيكية خاصة, إلى أن القواعد والقوانين, هي الأخرى ينبغي أن لا تبقى ثابتة بل تتغير بتغير المسيرة البشرية. وتقول أيضاً:

إن القواعد التي كانت توفر السعادة للإنسان البدائي وهو يعيش في كهفه ويصطاد في غابته, لم تعد اليوم تصلح لعصرنا الحاضر.

والقوانين التي كانت تتحكم في عصر السيف والرمح, لم تعد تصلح لعصر القنابل الذرية والهيدروجينية.

والأعراف التي كانت تسود عصر امتطاء ظهور الخيل والحمير لا يمكن لها أن تعيش في عالم النفاثات والغواصات.

ونتيجة لهذا كله, فإن القوانين والقواعد والأعراف, ينبغي أن تتغير بتغير المجتمع الإنساني.. ويتبع هذا ضرورة تغيير المقاييس الأخلاقية, إذ أن الأخلاق إنما تستمد ثباتها من استمرار الالتزام بها فقط.

فلا سياسة القرون الخوالي بصالحة لأن تدير دفة الأمور المعقدة المتشعبة اليوم, ولا العفة التي كانت تفتخر بها المرأة سابقاً بذات معنى في عصرنا الراهن.

لم يعد العمال والفلاحون يطيقون الذل والهوان الذي كانوا يقاسونه في العصور الماضية, ولم تعد أساطير الخسوف والكسوف والخوف من الريح والتوكل والتسليم والرضا بالقضاء والقدر بذات معنى في عصر غزو الفضاء.

وخلاصة ما تذهب إليه هذه الدراسات المادية هي: أن المجتمع الإنساني يحتاج إلى القواعد والأخلاق التي تناسب طبيعة ذلك العصر.

* * *

الدعوة الإسلامية ــ في نظر هذه الدراسات ــ تهدف إذن إلى سيادة القوانين والأحكام التي تضمن سعادة المجتمع الإنساني على أفضل وجه.

وهذه النظم تتخذ لنفسها ــ كما يزعم هذا النوع من الأبحاث ــ مظهراً خاصاً في كل عصر, وطريقة الرسول (ص) في تطبيق هذه النظم, واحدة من هذه المظاهر.

والآن ينبغي أن نتطلع إلى القرآن الكريم, باعتباره أحسن معبر عن أهداف الإسلام ومراميه, لنرى مفهومه عن النبوة وعن الدين ومدى انطباق هذا المفهوم على التفسير الاجتماعي والنفسي والفلسفي المادي ــ المذكور آنفاً ــ لهذه المسألة.

هل أن الإسلام يعتمد على مجموعة من نظم تختص بفترة معينة من حياة الإنسانية.. أم أنه مجموعة من العقائد والنظم الأخلاقية والقوانين الثابتة التي لا تقبل التغيير.. ولو كان هذه الأخير صحيحاً, فكيف يستطيع الإسلام أن يلبي الاحتياجات الإنسانية في مختلف العصور؟.

هل يطمع الإسلام إلى إيقاف عجلة التاريخ ــ كما يقال ــ لسد الطريق أمام التطور المدني والمادي؟.. هل يبغي شل النشاط الإنساني والحيلولة دون التغيير الاجتماعي؟.

إن الذي لا مناص من التسليم به: هو أن القرآن حين يتحدث عن الدين السماوي وغيبياته وارتباطه بنظام الكون وعن العالم المتغير وثبات الأسس الدينية, والأخلاق الفاضلة, وسعادة الفرد والمجتمع وشقائهما.. يتحدث عن كل هذا بشكل يختلف عن الطريقة التي يتحدث بها أولئك العلماء الغربيون المذكورون.

القرآن الكريم, يبحث في هذه المسائل, ضمن إطار يختلف عن الأطر التي تحددها البحوث المادية.

والنظام الإسلامي في الفهم القرآني, عبارة عن مجموعة من القوانين والنظم التي تطابق نظام الخلقة والتكوين.. وهي ثابتة لا تمسها يد الأهواء والرغبات, تجسد الحق ولا تتبع الأهواء الديكتاتورية الفردية, ولا إرادة الأكثرية.. بل إنها تسلب حق التبديل والتغيير من أية سلطة وتسلم مقاليد الأمور إلى النظام الكوني.. إلى إرادة الله.
سنوضح هذه المسألة في البحوث المقبلة بإذن الله تعالى.

كيف يسد الإسلام احتياجات كل عصر

ما أكثر ما تمر أمام نواظرنا بحوث علم الاجتماع وهي تؤكد على أن الإنسان مدني واجتماعي بالطبع. إن هذه الظاهرة المشهودة في طبيعة الإنسان, ما هي إلا نتيجة قصوره عن سد الاحتياجات التي تكتنفه لوحده, لذلك كان لزاماً عليه أن يعيش الحياة الجماعية.

وتؤكد البحوث القانونية, على أن المجتمع لا يستطيع أن يسد احتياجات الأفراد الحياتية إلا بوجود قوانين ونظم تتحكم بالمجتمع, ليستطيع الأفراد من خلالها اكتساب حقوقهم الحقة, ولينالوا ثمرة تجمعهم.

يتضح مما سبق, أن العامل الأصلي في وجود العقود والقوانين الاجتماعية, هو احتياجات الإنسان الحياتية التي لا يستطيع أن يعيش بدون سدها لحظة واحدة. وهذه الاحتياجات نفسها هي التي أدت إلى ظهور المجتمع, وإلى إيجاد القوانين والعقود الاجتماعية.

من الطبيعي أنا لا نستطيع أن نطلق على كيان اجتماعي ــ لا يسد احتياجات أفراده, ولا ارتباط بين أعمال أعضائه ــ اسم المجتمع. كذلك القوانين والمقررات التي لا تؤمن سد المتطلبات الاجتماعية للأفراد, ولا تضمن سعادتهم ورفاههم, ليست بقوانين واقعية لأنها قاصرة عن أداء المهمة التي وجدت من أجلها.

إن وجود النظم والقوانين ــ على تفاوت درجة كمالها ــ ضروري حتى في المجتمعات المتوحشة البدائية. إلا أن القوانين في هذه المجتمعات البدائية تتخذ صورة الأعراف والتقاليد المحلية المتمخضة عن صدف تدريجية عشوائية, أو إرادة فرد متجبر أو أفراد معدودين, ولا زال هذا النوع من القوانين البدائية متحكماً في بقاع معينة من عالمنا.

والمجتمعات المتقدمة على قسمين: إما أن تكون دينية فتتحكم فيها الشريعة السماوية, وإما أن لا تكون دينية فتكون القوانين المتنفذة عندئذ نابعة من إرادة أكثرية أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر, وبشكل عام, فإننا لا نلفي مجتمعا يخلو من قوانين تتحكم فيه.

تشخيص الاحتياجات

اتضح مما سبق أن الاحتياجات الحياتية للإنسان, عامل رئيسي في ظهور القوانين والعقود الاجتماعية, وأننا نريد في هذا الفصل, أن نتبين الوسيلة التي نستطيع من خلالها أن نشخص هذه الاحتياجات.

من الواضح أن الإنسان يستطيع بطريق ما أن يشخص احتياجاته, لكن التساؤل الذي يثار في هذا الصدد يتعلق بإمكان وقوع الخطأ في هذا التشخيص وبمدى قدرة الإنسان على التوصل إلى ما فيه سعادته ونجاحه.

من الشائع في عالمنا اليوم, أن إرادة الأفراد هي وسيلة تشخيص النظام الأصلح, ولما لم تكن إرادة أفراد الأمة متفقة غالباً, فإن إرادة الأكثرية (= نصف المجموع + ١) هي التي تؤخذ بنظر الاعتبار, وبذلك تصادر إرادة الأقلية (= نصف المجموع – ١), وتسلب منها إرادة العمل.

لا يمكننا أن ننكر ــ طبعاً ــ الارتباط المباشر بين إرادة الإنسان, ووضع معيشته.

فالفرد الغني الذي توفرت لديه متطلباته الضرورية, تخطر في ذهنه آلاف الأهواء والمرامي التي لا يفكر فيها الفقير المحتاج.

والفرد الجائع يطمع في أخس القوت, ولو كان من مال غيره, بينما يمد الغني يده إلى ألذ الطعام بتأن وتدلل.

من هنا فإن التطور والتمدن, يغيران من احتياجات الإنسان وهذا التغير يتطلب نوعاً من القوانين تتلائم مع الحالة الجديدة للمجتمع. ولذلك فانا نرى القوانين والنظم في حالة تغير مستمر عند الأمم الحية, وسبب هذا التغيير ــ كما أسلفنا ــ هو إرادة الأكثرية, حيث أعطي لهذه الإرادة صفة الواقعية والرسمية, حتى إذا لم تكن هذه الإرادة ذات صلاح واقعي للمجتمع.

فالفرد الفرنسي, محترم الرأي إن وافق الأكثرية, وما يريده القانون الفرنسي هو إدارة الإنسان الذي يعيش في فرنسا في القرن العشرين, لا الذي يعيش في بريطانيا ولا الذي يعيش في القرن العاشر مثلاً.

ينبغي الآن أن نتأمل العامل المتحكم في احتياجات الإنسان بدقة. هل إن هذا العامل في تغير دائم مع تطور المدنية وتقدمها؟.

وهل هناك عامل مشترك بين المجتمعات الإنسانية على مر العصور؟.

إننا نسلم بتغير بعض الاحتياجات, مع تغير أوضاع وأحوال المجتمع البشري.. لكن الحديث حول الاحتياجات التي ترتبط بأصل الإنسانية.. هل هي في تغير دائم أيضاً؟ هل إن

الإنسان البدائي كان فاقداً للعين واليد والرجل والقلب والكلية والرئة والكبد وأعضاء الهضم وغيرها من الأعضاء التي نمتلكها اليوم, أم إن وظائف هذه الأعضاء قد تغيرت؟.

هل ان الحوادث التي كان يواجهها الأسفلاف كالحرب مثلاً لها غرض آخر غير سفك الدماء وإزهاق الأرواح؟

وهل أن آثار تعاطي الخمر في العصور الغابرة كانت غير التي عليها اليوم؟.

وهل أن وقع الموسيقى والغناء على السمع في زمن مضى كان يختلف عن وقعه اليوم؟.

وهل أن تكوين الإنسان الأولي من الناحية الطبيعية وردود فعله الداخلية والخارجية, تختلف عما عليه الإنسان المعاصر؟.

لا يمكن بأي حال من الأحوال الإدعاء بغياب الطبيعة الإنسانية واضمحلالها, ولا يمكن القول بأن ثمة شيء قد حل محلها.

إن للطبيعة الإنسانية, سلسلة من الاحتياجات المشتركة بين العنصر الأسود والأبيض, وبين جيل الشباب والشيوخ, والعالم والجاهل, والإنسان القطبي والاستوائي.. وأن إرادة الإنسان كانت دوماً تندفع في اتجاه سد هذه الاحتياجات وهذه تستدعي وجود مجموعة من القوانين الثابتة لتنظيم ما ثبت من احتياجات الإنسان ومتطلباته.

لا تستطيع أمة في أي عصر كانت أن لا تحارب عدواً يهدد حياتها إن وجدت للحرب مقدرةً وسبيلاً.

ولا تستطيع أن تحول دون إراقة الدماء إن كان دفع العدو لا يتم إلا عن طريقه.

وليس بمقدور سلطة منع أفراد المجتمع عن تناول الطعام اللازم لاستدامة حياتهم, ولا تستطيع أن تقمع شهواتهم الجنسية, ونظير هذا كثير مما لا يرتبط بالجانب المتغير من حياة الإنسان.

* * *

مما تقدم اتضحت عدة أمور:

١ ــ العامل الأساسي في وجود المجتمع والقوانين والعقود الاجتماعية, هو احتياجات الإنسان الحياتية.

٢ ــ للشعوب جميعها حتى الهمجية منها قوانين ونظم خاصة بها.

٣ ــ الفكرة السائدة اليوم ترى في رأي أكثرية أفراد المجتمع وسيلة لتشخيص الاحتياجات.

٤ ــ رأي الأكثرية لا يطابق الواقع دائماً.

٥ ــ ثمة مجموعة من القوانين تتغير بتغير الظروف الزمنية وبتطور الحضارة, وتلك قوانين ترتبط بأوضاع وملابسات خاصة, لكن مجموعة أخرى من القوانين ترتبط بأصل "الإنسانية" الذي يشترك فيه جميع أفراد البشر في جميع العصور والأدوار وفي جميع الظروف والملابسات.

والآن وقد اتضحت هذه الموضوعات ينبغي أن نستبين رأي الإسلام في ذلك.

{فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم}[1].

أما القسم الثاني من الأحكام, فهي كما أسلفنا متغيرة بتغير مصالح الناس في الأزمنة والأمكنة المختلفة. وهي منوطة برأي الحاكم الشرعي الذي يشخص الاحتياجات ضمن إطار المصلحة الزمنية وفي ضوء الأحكام الثابتة للشريعة.

وليست هذه الأحكام المتغيرة من الدين والشريعة بشيء إلا إن الإسلام حث على الالتزام بها فقال تعالى:

{يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم}[2].

هذه هي خلاصة المنهج الإلهي في تلبية احتياجات الإنسان في كل عصر, ولا زالت المسألة تحتاج إلى مزيد من التوضيح آمل أن أُميط عنها اللثام أكثر في البحث القادم ان شاء الله.

الأحكام الثابتة والمتغيرة في الإسلام

ذكرنا في الفصل السابق أن الأحكام الإسلامية تنقسم إلى قسمين متمايزين هما الأحكام الثابتة والأحكام المتغيرة.

نعود هنا فنؤكد ان الأحكام الثابتة, هي تربط بالطبيعة الإنسانية وبالتكوين الإنساني ولا تختص بزمان أو مكان معينين, ولا بجنس أو لون خاصين.

فاجتماع ثلة من الأفراد في أي مكان وفي أي زمان يتطلب تبعاً لطبيعتهم الإنسانية الموحدة الثابتة مجموعة من القواعد والقوانين التي تلبي احتياجاتهم... كما أن هذه الثلة من الأفراد, لها إدراك وتفكير موحدان ــ إن لم تمسه الأوهام والخرافات ــ, من هنا فإن التشريعات التي تتحكم في هؤلاء الأفراد, ينبغي ان تنسجم وتفكيرهم السليم الخالي من الشوائب.

---

[1] سورة الروم: ٣٠.

ولما كانت الاحتياجات المذكورة مرتبطة بالطبيعة الإنسانية, فلا بد ان تكون هي الأخرى ثابتة.

فالحب والبغض والخوف والرجاء والاحتياج إلى الماء والطعام وإلى تلبية نداء الغريزة الجنسية وإلى اللباس والسكن كلها متشابهة ومتساوية وثابتة عند جميع البشر في كل زمان ومكان.

* * *

والإسلام يتحدث إلى البشرية بهذا المنطق. فهو يقول: ان الضمان الوحيد لسلامة الحياة الإنسانية, هو وجود قوانين وقواعد تنسجم وطبيعة الحياة الإنسانية العامة والخاصة.

الإسلام ينادي البشرية بالابتعاد عن الأهواء والتعصبات ويدعوها إلى السعي وراء الحق والتمسك بأهدابه, ويحذرها من إطلاق اسم الرجعية على الالتزام بالحقيقة, ويجنبها التمسك بالتقاليد القديمة انطلاقاً من التعصب القومي والقبلي, وينبهها على ان لا تصبح أُلعوبة في يد الأهواء والأغراض وفي أيدي الجبابرة من أبناء البشر.

الإسلام يدعو إلى التسليم لخالق الكون, العالم بطبيعة التكوين الإنساني واحتياجات هذا التكوين.

ومن أجل تحقيق هذا التسليم وتلبية الاحتياجات التي يفرضها التكوين الإنساني, وجه الخالق أبناء البشر نحو سلسلة من العقائد والأخلاق والأحكام الثابتة الضرورية سميت بالدين, وهي غير قابلة للتغيير في كل الظروف. والدين يهدف إلى سمو الإنسان وتكامله في جميع مراحل حياته, ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكوين الإنسان الذاتي وطبيعة الكون الذي يعيش فيه.

ان فروع العقيدة والأخلاق والأحكام متماسكة فيما بينها تماسكاً متيناً, ومنسجمة مع أجزاء هذا الكون العظيم بكل موجوداته.

وهذه صفة هامة للتشريع الإسلامي, لكنا لسنا الآن بصددها, وإنما الذي أردنا التأكيد عليه في هذا المقال الموجز هو وجود الجانب الثابت في الأحكام الإسلامية.

الأحكام المتغيرة في الإسلام

تحدثنا في الفصول السابقة عن الأحكام الثابتة في الإسلام, وعن سبب ثبات هذه الأحكام, وضرورة ثباتها مع ثبات التكوين البشري والفطرة الإنسانية.

ولا بد ان نشير بعد ذلك إلى الأحكام المتغيرة في الإسلام, تلك الأحكام التي تعتبر بمثابة منطقة فراغ في التشريع على (الوالي) أن يسدها تبعاً لمتطلبات الظروف الزمانية والمكانية.

فتغير الزمان والمكان, يفرض تغيراً في القوانين لجعلها مناسبة للظرف الخاص بها.

وهذا التغير, يلبي احتياجات الإنسان المتطورة, دون أن يطرأ أي تغيير على الأحكام الثابتة من الإسلام.

فولي أمر المسلمين مكلف باستشارة المتخصصين لوضع قوانين من شأنها ان تضمن التطور الاقتصادي والفني والتعليمي في المجتمع الإسلامي. ليكون هذا المجتمع سباقاً في جميع الميادين التي تدعم وجوده ورفاه أفراده.

ومثل هذه القوانين ليست بثابتة, وإنما تتغير تبعاً لتغير الظروف والملابسات الداخلية والعالمية.

لكن هذا التغيير, لا يستلزم تغييراً في الشريعة التي تبقى ثابتة كما قلنا ثبات الطبيعة الإنسانية.

توضيحات هامة

تثار تساؤلات حول مدى استطاعة الشريعة الإسلامية ان تلبي احتياجات عصرنا الذي تطورت فيه الأمور وتعقدت وتعددت جوانب الحياة, واضحى لكل جانب منها قوانين وأحكام موسعة!, وهل ان الإسلام يستطيع ان يشمل بتشريعاته كل جوانب الحياة بأجزائها ودقائقها اليوم؟!

سبق ان أوضحنا طريقة الإسلام في مواجهة التطورات الاجتماعية والحياتية, ونؤكد هنا على ان الذين يثيرون هذا التساؤل جاهلون بالقوانين المتغيرة التي تركها الإسلام لولي الأمر ليعالجها بالطريقة التي تنسجم وإطار الشريعة من جهة واحتياجات الواقع المتطور من جهة أخرى.

فالجانب المتغير من الحياة الاجتماعية, وضع له الإسلام منطقة فراغ تملؤها الجماعة المسلمة بما فيه مصلحة المجتمع المسلم. ان المشككين في شمول الشريعة وثباتها غفلوا ما دأبت عليه قوانين جميع المجتمعات اليوم.

ان أكثر بلدان العالم, تمتلك في عصرنا الراهن "دستوراً" يحتوي على بنود غير قابلة للتغيير ولا تستطيع السلطات القانونية أو المجالس التشريعية ان تغير من مضمونه, وهو يحتوي على الأسس الرئيسية اللازمة لوجود الوطن واستمراره وسيادته وضمان حقوق مواطنيه.

كما ان هناك إلى جانب الدستور مجموعة من القوانين التي تعالج الجوانب الفرعية المتغيرة من المجتمع الإنساني, وهي عرضة للتغيير والزيادة والحذف بتغير احتياجات المجتمع ومتطلباته.

وكما انه لا يمكن الاعتراض على عدم تغيير الدستور لأنه يحتوي على أسس وجود الأمة واستقلالها فكذلك لا يمكن الاعتراض على عدم تغير الشريعة لأنها تضمن بقاء الإنسانية ورفاهها ورفعتها.

وكما لا يمكن أيضاً ان نتصور دستور بلاد يتضمن كل القوانين التي تعالج جميع احتياجات المجتمع, فكذلك لا ينبغي ان نطالب الإسلام بقوانين تسد جميع احتياجات المجتمع الإنساني بكل ما فيها من تعقيد وتفصيل وتغير وتبديل.

ورب سائل يوافقنا على وجود قوانين ثابتة في أرقى المجتمعات البشرية, لكنه يقول: هل ان القوانين الثابتة في الإسلام, تستطيع ان تضمن سعادة البشرية على مر العصور؟.

هذه مسألة لسنا الآن بصددها, فالذي أردنا التأكيد عليه هو ضرورة ثبات قسم من القوانين التي تحكم المجتمع الإنساني وعسى ان نكون قد وفقنا لذلك.

دروس من القرآن

التوحيد في المفهوم القرآني

ان العالم الذي نعيش فيه اليوم, يشهد تطوراً سريعاً لم يسبق له مثيل في جميع المرافق الفنية والعلمية, كما ان جميع الطاقات قد حشدت من أجل إيجاد أحسن السبل لرفع احتياجات الإنسان, وهذا الاهتمام الكبير بتسخير الطبيعة وتذليلها في طريق تحقيق الأهداف البشرية, يتطلب مزيداً من العمل والنشاط, وتراكم الأعمال يدعو بطبيعته إلى ضرورة الإسراع في إنجازها وعدم التفريط بأية لحظة دون الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن.

إلا أن الذي ينبغي الالتفات إليه هو ان الإنسان مهماً أراد توسيع نطاق أعماله فهو محدود الطاقات والقابليات, فإن صرف همه في جانب فلابد ان يكون على حساب جانب آخر.

ومن هنا فإن انصراف الإنسان اليوم بجميع طاقاته وملكاته نحو المسائل المادية قد أدى إلى غلظة في حسه المادي وإلى سيطرة الماديات على المعنويات.

ان مطالعة التاريخ ومراجعة الأوضاع الدينية للناس على مر العصور, تدلنا بما لا يقبل الشك على ان البشرية متى ما اسرفت في الجانب المادي من حياتها ضعفت روحها المعنوية ونسيت قيمها الدينية.

ان كل الاعتراضات والتشكيكات التي تثار ضد المبادئ الدينية والأسس المعنوية, إنما تنبع من هذه الروح المادية! وان المتتبع ليرى ان هذه التشكيكات تتكرر بالذات في عصور مختلفة, تثور حيناً لتواجه أجوبة رادعة, فتخمد لتعود في فترة أخرى أيضاً. وهذه مسألة غفل عنها أولئك الذين خالوا ان الشك الديني وليد عصر العلم!!.

ان الدغدغات المادية, وإيحاءات الغرائز, تتراكم في النفس البشرية فتملأ شعور الإنسان لتسوقه نحو الابتعاد عن العقل السليم, ويبدأ عندها اللسان يهذي بذم جميع المعنويات.

أننا نرى اليوم بعض هذه الألسن تتحرك لتقول: ان التعليمات الدينية تصلح لسكان الخيام ولا تجدي نفعاً لإنسان اليوم الذي غاص في أعماق المحيطات وحلق بين الكواكب. ولتقول أيضاً: ان الدين يدفع الإنسان لأن يعيش عالماً غيبياً موهوماً وهو بذلك يشل الإنسان عن ممارسة أعماله العلمية في حقل استثمار الطبيعة.

هذه الاعتراضات ليست بالجديدة, فهي كما قلنا وريثة التكذيب والتشكيك والافتراء الذي جوبهت به الدعوة الدينية في مختلف العصور.

لابد ان نشير في هذا الصدد إلى مسألة هامة هي ان العلوم الطبيعية, وان استطاعت ان تسلط الضوء على بعض المجهولات وتحل بعض الإلغاز, محدودة ومختصة في مجالها المعين ولا يمكن ان تكشف المجهولات الخارجة عن إطارها.

فعلم النفس مثلاً, لا نتوقع منه ان يحل لنا المسائل الفلكية.. والعلوم الطبيعية هي الأخرى ينبغي ان لا نزجها في فهم المسائل الروحية والميتافيزيقية.

فالعلوم الطبيعية, محايدة بالنسبة لما وراء الطبيعة لا تثبت ولا تنفي. بل تترك المجال لمنطق الدين كي يعالج المسائل الميتافيزيقية ويسبر اغوارها.

* * *

ان منطق القرآن في هذا الصدد, يتضح من الحقائق التالية:

١ ــ لم ينكر القرآن الكريم قانون العلية العام, بل أرجع كل ظاهرة كونية إلى عللها وأسبابها الطبيعية, وهذه الحقيقة واضحة في كل سياق الكتاب الكريم.

والإنسان كموجود صغير جداً من هذا الكون هو الآخر محكوم خلال مسيرة حياته وفي مصيره ومآبه بالقوانين التي تسير الموجودات, وليس له استقلال عن الظواهر الطبيعية التي تحيطه, ولا يستطيع ان يقف موقف المصارع المعارض للقوانين والنظم الكونية التي تتحكم فيه وفي جميع الموجودات. بل إنه يستطيع كظاهرة من ظواهر هذا الكون ان يستفيد من قواه المودعة فيه لتنفيذ مآربه التي لا تتحقق إلا إذا كانت مسايرة لسائر العلل والأسباب التي تتحكم في الوجود.

٢ ــ يؤكد القرآن الكريم على ان زمام أمور الكون بجميع أجزائه, بيد إرادة رب واحد يسير هذا الكون طبقاً لقوانين ونواميس معينة, وهذا ما تدعو إليه الفطرة أيضاً.

فالوجود المستقل الوحيد في هذا الكون, هو وجود رب العالمين الذي لا يحتاج في وجوده إلى شيء خارج ذاته, وكل الأشياء التي نفترضها محتاجة إليه. وهو المصدر الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه والركون عنده بكل ما في الكلمة من معنى.

٣ ــ يصرح القرآن الكريم بأن علم الإنسان محدود والله تعالى هو الذي تفرد بعلم الغيب الذي يحيط بخصائص جميع الأشياء.

والإنسان يستطيع بما وهبه الله من قدرة محدودة ان يكتشف جزءاً يسيراً جداً من قوانين هذا الكون وهذا القدر الذي يهديه عقله إليه هو ضئيل جداً بالنسبة لما يحيط الإنسان من مجهولات لا متناهية.

انطلاقاً من هذه النظرة فأن من الجهل والغباء ان يلجأ الإنسان إلى القوانين المحدودة التي اكتشفها ويركن إليها ويعتبرها أساساً مستقلاً لمسيرة هذا الكون, ومن الجهل أيضاً ان يعزف الإنسان عن العلة التامة التي تتحكم في هذا الوجود لمجرد انه توهمها مخالفة لميوله ورغباته.

والحقيقة العملية التي يمكن ان نحصل عليها من كل هذه المقدمات, هي ان الإنسان ينبغي ان يفهم وجوده باعتباره جزءً من هذا الكون, تتحكم فيه القوانين والعلل التي تسير هذا الوجود... وينبغي له ان يركن ويلجأ إلى من بيده زمام هذه القوانين ومن هو علة جميع العلل وهو الله تعالى, وان لا ينبهر بالقوانين المحدودة التي اكتشفها ليجعل منها رباً موهوماً.

ودعوة القرآن الكريم هذه, لا تطالب الإنسان بإهمال القوانين والعلل الكونية التي استطاع ان يكتشفها ولا تدعوه إلى الجلوس في انتظار الفرج الغيبي للوصول إلى أهدافه وغاياته, فالعامل الغيبي لا يؤثر إلا عن طريق العلل والأسباب.

والإنسان مكلف بالاستفادة مما وهبه الله من قدرة لاكتشاف القوانين التي تتحكم في هذا الكون والاستفادة منها لأغراضه وغاياته, على ان لا يلجأ ويركن إليها, بل يفهم نفسه باعتباره جزءً من هذا الكون محكوم بقوانينه ونواميسه ويلجأ إلى الله الذي ترجع إليه جميع العلل والأسباب والقوانين.

* * *

هذا التصور, إضافة إلى واقعيته فإنه يهب الإنسان مجموعة من الأخلاق الفاضلة والملكات الإنسانية السامية, كالتفاؤل والصبر والعزيمة والشهامة والإحساس بالارتباط بقوة جبارة لا تفنى ولا تقهر.

إضافة إلى أنه يقلع من النفس ما فسد من الصفات ورذل كالتكبر والأنانية والزهو والخيلاء والجزع والضعة واليأس والضعف وغيرها من الصفات الذميمة التي تعتري النفس الإنسانية.

ان هذا البحث وان كان قد اتخذ طابعاً فلسفياً, إلا ان جميع مضامينه قد استقيت من القرآن الكريم, ولا يخفى ذلك على من أمعن النظر في كتاب الله العزيز.

الدين في المفهوم القرآني

ان الانحراف الذي عصف بالرسالة الإسلامية في المراحل الأولى, أبعد المسلمين عن ممارستهم العملية لمفاهيم القرآن الكريم.. فالأسس التي وضعها القرآن للتكامل الاجتماعي والفردي قد غابت عن ذهينة الإنسان المسلم بفعل طواغيت الانحراف, وأضحى أفراد المجتمع الإسلامي يتخبطون في النطاق الضيق لذاتياتهم.

ولم تمر فترة طويلة حتى تحكمت في رقاب المسلمين فئة صادرت الحريات وعبثت بمقدرات الأفراد.. وعاد كل شيء خاضعاً لإرادة السلطان.. حتى التفكير الإسلامي أصبح خاضعاً لمخطط الشل والاخصاء, وكان ذلك طبيعياً, إذ لو عاش المجتمع أفكار القرآن الحقيقية لما عاد للطاغوت وجود, فلا بد إذن ان تتحول الدراسات القرآنية إلى جدل لفظي وعقائدي خاو فارغ من أي مضمون كي يطمئن ولاة الأمور على استمرار وجودهم.

وظل المجتمع الإسلامي يعيش انحطاطاً روحياً وفكرياً ومكث أبناؤه يرسفون تحت قيود الرقابات الفكرية حتى طلع عليهم البشير الغربي.

* * *

دخلت أوربا إلى العالم الإسلامي وهي مجهزة بكل وسائل الاستعباد والاستعمار, وكان أول درس لقنته لأبناء المسلمين يحمل التشكيك في كل القيم والأفكار والعقائد السائدة بينهم.. لقد أوحت لهم ان الفكر الأوربي وطريقة الحياة الأوربية, هي الطريقة المثلى التي ينبغي ان تتبع شاؤوا لأنفسهم الرقي والتقدم.

ولم يكن المجتمع الإسلامي يحمل مقومات الصمود والمقاومة أمام هذه الإيحاءات وتلك المغريات, فأنهار أمامها, وأضحى المثقفون والمتنفذون يلهجون بما لقنتهم به أوربا.. بدأوا يرددون مسألة التناقض بين الدين والعلم ومسألة الصراع بين تطور المجتمع والقيم الدينية.. ولقد وصل هذا الاستسلام إلى حد بدا فيه أبناء المسلمين يتلقون من الأوربيين نظرتهم عن الدين والإسلام, والتاريخ الإسلامي والفكر الإسلامي.

وكان من الطبيعي ان يحمل الفكر الأوربي نظرة سلبية متشائمة عن الدين وقيمه وأفكاره. إذ ان أوربا عريقة في ماديتها من جهة, ولها ذكريات مرة مع الكنيسة واضطهادها الفكري ومحاكم تفتيشها من جهة أخرى, ومن هنا فأنها راحت تفسر التفكير الديني بأنه وليد جهل الإنسان بعلل الظواهر التي يشاهدها..

لقد جاء البشير الأوروبي يقول: ان الإنسان حينما كان يجهل علل الحوادث الطبيعية, فإنه أرجعها إلى مصدر غيبي سماه "الله", أما الآن فقد اكتشف العلم كل شيء, وما عاد للسبب الغيبي أي معنى.

وعلى هذا فلا يمكن للدين ان يحتل أية مكانة في المجتمع سوى ما تعلق بالمراسيم والطقوس التي لا أثر لها في سير الحياة الاجتماعية.

* * *

أما الفهم القرآني للدين فيختلف عن هذه النظرة تماماً, ويسلك القرآن لتحديد معنى الدين طريقاً آخر يتدرج على الشكل التالي:

١ ــ ان الفطرة الإنسانية السليمة, تحكم بأن كل ما في الكون خاضع لقانون العلية, فلا يمكن ان نتصور ظاهرة لم يكن لها وجود في الكون ثم وجدت دونما علة وسبب.

٢ ــ من هذا القانون الكوني العام, نستنتج ان أجزاء الكون كلها مترابطة وذات تأثير متبادل بعضها بالبعض الآخر. ولقد أثبت العلم أيضاً ان حركة جميع الموجودات بما فيها الذرات بل أجزاء الذرات, خاضعة لما يحيطها من موجودات.

٣ ــ والإنسان كظاهرة كونية يرتبط في وجوده بسائر موجودات الكون, وتتدخل في إيجاده عوامل لا حد لها ولا حصر تخضع كلها لإرادة رب العالمين.

ومن هذه المقدمات الثلاث نستنتج ما يلي:

ألف ــ لا معنى للصراع ضد الطبيعة, إذ ان استخدام القوانين التي تتحكم في الكون لصالح الإنسان لا يعني بأي شكل من الأشكال التمرد على الطبيعة. بل يعني اكتشاف الطريق الأفضل لحياة الإنسان عن طريق الاستفادة من القوانين الطبيعية.

ب ــ إن الإنسان كسائر الظواهر الكونية, يخضع إلى الجهاز المهيمن على هذا الكون, هذا الجهاز الذي يسير كل موجودات الكون في طريق كمالها ورقيها١[1].

١ج ــ إن أية ظاهرة في الكون بما فيها الإنسان تستطيع أن تسلك طريق تكاملها ورقيها إن طوت مسيرة القوانين الطبيعية, وعند ذلك كل القوانين الكونية مساعدة لهذه الظاهرة في شق طريق تكاملها. وإن شاءت هذه الظاهرة أن تتمرد وتعرض عن القانون الكوني العام, إما أن تنحرف عن مسيرها الطبيعي أو تفنى وتتحطم١[2].

د ــ القرآن الكريم يؤكد على أن الحياة الإنسانية لا تفنى بموت الإنسان في الدنيا بل أنها خالدة١[3].

---

١ [1] الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

ومن هنا فإن الطريق الذي ينبغي أن يسلكه الإنسان ــ في نظر القرآن ــ هو الطريق الذي يضمن له سعادة الدنيا والآخرة, وهذا الطريق, يتحدد اتجاهه تبعاً للقانون الكوني العام الذي يتحكم في جميع الموجودات بما فيها الإنسان ويطلق القرآن على هذا الطريق اسم "دين"١[4].

مما تقدم يتضح أن مفهوم القرآن عن الدين يتحدد بأنه المنهج الحياتي الذي يوفر للإنسان ــ إن اتبع هذا المنهج ــ السعادة الحقيقية, لكن هذه السعادة لا تقتصر على الحياة الدنيوية, بل إنها تشمل سعادة الدنيا والآخرة إذ لا فصل في رأي القرآن بين الناحية الدنيوية والأخروية.

واتضح أيضاً أن الدين يستمد المنهج الذي يعينه للإنسان من جهاز الطبيعة والخلقة, لا من عواطف الإنسان وأهوائه.

أي أن الدين خط الطريق اللازم لرفع الاحتياجات الفطرية للإنسان طبق موازين عادلة ثابتة. والإنسان نفسه إن ابتعد عن أهوائه وأغراضه الشخصية وحاول أن يكتشف احتياجاته وميوله الحقيقية, فإنه سوف لا يحيد عن الالتزام بما أمر به الدين لتلبية تلك الاحتياجات الواقعية الحقيقية.

وبعبارة أخرى فإن المنهج الذي يريده القرآن للمجتمع الإنساني يستند إلى الحق والواقع لا إلى الأهواء البشرية التي تبعد الإنسان عادة عن تشخيص المنفعة والضرر الحقيقيين١[5].

إن المجتمعات المنسلخة عن منهج الدين ترضخ لإرادة فرد أو أفراد متعددين ولا وزن لمتطلبات الأفراد ولا قيمة لها.

وحتى المجتمعات الديمقراطية فإن إرادة "نصف الأفراد + ١" هي التي ينبغي أن تسود, وفي هذه الحالة لابد أن تصادر وتلغي إرادة بقية الأفراد الذين هم "النصف – ١".

أما منهج الدين, فينطلق من تلبية إرادة جميع الأفراد واحداً واحداً دونما إجحاف بإرادة أي فرد.

وكما قلنا فأن الإرادة الإنسانية والرغبة البشرية التي يهدف الدين إلى تلبيتهما ــ في نظر القرآن ــ هما الإرادة والرغبة الحقيقيتان اللتان تنبعان من فطرة الإنسان وتكوينه.

إن إطار هذا البحث واسع جداً ونكتفي بهذا التلميح عسى أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه.

القرآن ونظريتا "تنازع البقاء" و "انتخاب الأصلح"

ذهب العلماء والمفكرون في تفسير المسيرة البشرية وما يعتريها من مظاهر فناء وبقاء وتطور إلى مذاهب شتى, وشاع في الفترة الأخيرة على لسان علماء الطبيعيات أن الكائنات الحية في حالة صراع دائم وشامل وهو ما عُبر عنه بتنازع البقاء, وهذا الصراع يسفر دائماً عن انتصار الأنواع القوية وسقوط الضعيفة واضمحلالها وهذا ما سُمي بنظرية انتخاب الأصلح. وعن هذا الطريق تطوي الطبيعة بجميع مظاهرها مسيرتها التكاملية.

واتخذ هؤلاء العلماء من التجارب العلمية التي أجروها على أنواع الحيوانات والنباتات وما شاهدوه من انقراض بعض الأحياء في نقاط مختلفة من العالم دليلاً على صدق ادعائهم.

لقد فسرت مظاهر تطور المجتمع البشري وتكامله استناداً إلى هاتين النظريتين أيضاً, فقالوا إن المجتمعات الإنسانية في حالة صراع ونزاع ولا يبقى منها سوى المجتمعات القوية. والتاريخ سجل لنا حضارات سادت ثم بادت وفنيت بعد أن فشلت في معركة تنازع البقاء.

لكن هاتين النظريتين واجهتا على الصعيد العلمي ردوداً متعددة منها أن عالم الطبيعة قد احتفظ بموجودات أضعف مع وجود أنواع أقوى وأصلح للبقاء, كما أن بعض النباتات والحيوانات الضعيفة أمكن تبديلها بأنواع أقوى عن طريق تربية الإنسان لها.

وهؤلاء الذين ردوا النظريتين السابقتين افترضوا نظرية أخرى لتفسير مظاهر تكامل الطبيعة وهي نظرية "البيئة" فقالوا إن كل موجود مجبر على أن يتلائم مع الظروف الزمانية والمكانية والعوامل الطبيعية التي تحيطه, من هنا فإن اختلاف الحيوانات والنباتات وبقائها وانقراضها وتكاملها خاضع بأجمعه للظروف الجغرافية وسائر العوامل الطبيعية. وحاول أصحاب نظرية البيئة أن يجيبوا على ضوء نظريتهم على الأسئلة التي عجز أصحاب نظرية انتخاب الأصلح عن الإجابة عليها.

لكن هذه الفرضية لم تقو على النهوض أمام الردود العلمية التي جوبهت بها, إذ إن أنواعاً كثيرة من الحيوانات والنباتات لم تستطع حتى الآن أن تتلاءم مع ظروف البيئة التي تحيطها.

من هذه المقدمة نفهم أن الأسس الثلاثة المفترضة لتفسير تكامل المجودات الحية إن صحت في بعض مواضعها, فإنها لا تصلح لتعميمها كقانون عام شامل.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الفرضيات ذات أثر سيئ جداً لو أردنا أن نفسر مسيرة المجتمعات البشرية على ضوئها. فلو فسرنا المسيرة البشرية على أساس نظرية تنازع البقاء لكان لزاماً علينا أن نقبل أن جميع الحروب والنزاعات الدموية بين أبناء البشر هي ظاهرة طبيعية لا يمكن اجتنابها.

و "انتخاب الأصلح" يسلب الطبقات الضعيفة حق الحياة, ويعتبر اعتداءات الأقوياء عليها مسألة طبيعية لا ضير فيها!

وفرضية "البيئة" هي الأخرى تسلب الإنسان استقلاله الروحي والفكري وتجعل منه موجوداً خاضعاً للظروف الطبيعية التي تحيطه لا حول له فيها ولا قوة.

* * *

ولا يفوتنا أن نذكر أن الأساس الفلسفي العام لنشوء الظواهر المادية وتطورها وتغيرها هو قانون العلية. فكل موجود مادي ــ حسب هذا القانون ــ يؤثر في الموجودات الأخرى كي يجعل منها موجودات متشابهة له, وهذه الظاهرة تبرز على شكل تنازع بقاء في العلل والمعلولات المادية.

ولابد بعد ذلك للعلل القوية أن يكون تأثيرها المادي منصباً على العلل الأضعف منها, وهذا ما عبر عنه بظاهرة "بقاء الأصلح".

كما أن تفاعل العلل والمعلولات لا يتم إلا تحت ظروف خاصة مناسبة وهذا ما تم التعبير عنه بضرورة التلاؤم مع البيئة.

لكن هذه الظواهر, تصح حينما يكون التأثير يكون التأثير المتبادل بين الموجودات المادية على شكل علة ومعلول فقط, ولا يمكن أن تنطبق هذه الفرضيات ــ في المفهوم الفلسفي ــ على الموجودات التي ليس بينها مثل هذه العلاقة.

رأي القرآن

ظن بعض المفسرين أن عدداً من آيات القرآن الكريم يُشير إلى نظريتي تنازع البقاء وانتقاء الأصلح منها:

١ ــ **{أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله, كذلك يضرب الله الحق والباطل, فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال}**١[1].

فهؤلاء ذهبوا إلى أن سيل الحوادث الطبيعية والاجتماعية تقضي على الظواهر الضعيفة التي لا تقدر على البقاء, وهي ما تم التعبير عنه بالزبد في الآية الكريمة, ولا تبقى إلا الأنواع القوية التي تستطيع أن تحافظ على مقومات وجودها في الطبيعة والمجتمع.

٢ ــ **{أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير, الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله, ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً, ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز}**١[2].

وقد قيل أن صدر الآية يشير إلى قانون البقاء وذيلها إلى انتقاء الأصلح.

٣ ــ **{ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين}**١[3].

وهذه الآية تشير ــ في زعمهم ــ أيضاً إلى النظريتين المذكورتين.

إن نظريتي "تنازع البقاء" "وانتخاب الأصلح" يصحان ــ كما ذكرنا ــ في نطاق معين خاص. والمفهوم القرآني الذي يؤكد على قانون العلية ينسجم مع هاتين النظريتين في الإطار الذي يصحان فيه, لكن الآيات الكريمة المذكورة لا تتعرض إلى النظريتين.

فالآية الكريمة الأولى, تؤكد على أن الحق ثابت وباق والباطل زائل لا محالة, ولا تتعرض الآية إلى نوع من التنازع والصراع على الإطلاق.

والآيتان الثانية والثالثة تشيران فعلاً إلى صراع أنصار الحق والباطل, وانتصار الحق. لكن هذا الانتصار لا يؤكد نظرية انتقاء الأصلح, إذ أن الآيتين لا تشيران إلى أن هذا الانتصار حدث بسبب ما جهز به أنصار الحق من قوى طبيعية, بل تؤكدان على النصر الإلهي كعامل أساسي في هذا الانتصار. إضافة إلى ذلك فالآية الثانية تؤكد على الضعف المادي لأنصار الحق.

---

١ [1] سورة الرعد: ١٩.

من كل ما تقدم يتضح أن هذه الآيات ليس لها أية دلالة على تأييد القرآن لنظريتي تنازع البقاء وانتخاب الأصلح.

نحن نعتقد أن الأساس الذي يتحكم في المسيرة البشرية هو أساس "الاستخدام" وإلى هذا تشير الآية الأخيرة.

فالإنسان يميل فطرياً إلى الاستفادة من قوى الآخرين وطاقاتهم, وما من فرد على استعداد لأن يمنح الآخرين شيئاً من قوته وطاقته دونما مقابل, فلا بد للإنسان أن يعطي الآخرين شيئاً من قواه وطاقاته كي يستفيد من قوى الآخرين.

وأساس الاستخدام هذا ينتهي إلى تشكيل "المجتمع التعاوني" وهذا الترابط بين قوى الأفراد, يضمن بقاء المجتمع البشري ورقيه وتكامله, وهو ترابط ثابت ودائم لأنه يستند إلى أساس غريزي. وكل أطروحة لا تتناسب مع هذا الأساس الغريزي فإنها تؤدي إلى هدم المجتمع التعاوني أو ــ الفساد في الأرض ــ على حد التعبير القرآني.

فالله سبحانه يقي الأرض من الفساد عن طريق دفع الناس بعضهم ببعض. وهذا الدفع هو الذي يضمن بقاء المجتمع ودوام الروح التعاونية فيه.

فالآية الثالث, لا تشير إلى نزاع فئات المجتمع ولا تعني أن هذه الفئات تتصارع ويفني بعضها الآخر كي نستنتج منها تأكيد القرآن على تنازع البقاء, إذ أن مثل هذا الصراع يفسد الأرض والمجتمع ويوهن عرى التعاون بين الأفراد.

القرآن والحرية

الحرية رغبة فطرية لم تفارق الإنسان في أي زمن, بل أنها وجدت مع وجود الإنسان الرائد.. فالإرادة تدفع بالكائن الإنساني لأن ينال ما يهواه وما يشتهيه, ولأن يزيل العوائق التي تعتري طريقه نحو تحقيق رغباته.

لكن الإنسان موجود اجتماعي مدفوع فطرياً لأن يعيش مع أبناء جنسه ولأن يتعاون معهم في حل مشاكله.. والحياة الجماعية تتطلب الأنظمة والقوانين والأعراف التي تنظم حياة الجماعة, وهذه الأنظمة والقوانين تحد بالطبع من حرية الفرد لكنه لا مفر له من الالتزام بها حفاظاً على الحياة الاجتماعية من التمزق والتشتت.

من هنا لا يمكن أن يكون للحرية المطلقة وجود في أي مجتمع من المجتمعات, ومتى ما دار الحديث عن الحرية, فإنما يقصد بها الحرية النسبية لا المطلقة.

* * *

إن الذي ينبغي أن نؤكد عليه في هذا الفصل, هو الفرق الواسع الكبير بين نظرة الإسلام ونظرة الحضارة الحديثة إلى الحرية.

لقد شادت الحضارة الحديثة بنيانها على أساس تمتع الإنسان باللذائذ المادية إلى أقصى حد ممكن. فالفرد حر في كل عمل يميل إليه ويرغبه على أن لا يتنافى عمله والقوانين الوضعية في مجتمعه. فليست القيود الأخلاقية والدينية بذات وزن في مفهوم هذه الحضارة المادية. ولسنا في حاجة لتقييم هذه الحضارة نظرياً فالتجربة العملية التي مرت بها أثبتت أنها حطمت الروح الإنسانية والفضائل السامية في الإنسان وأنزلته إلى مستوى البهائم والحيوانات, وصدته عن ارتقاء سلم التكامل الذي هيأته له طبيعة الوجود.

أما المنهج الإسلامي, فهو قائم على أساس التوحيد أولاً, ثم على أساس تنمية الإرادة الإنسانية والتأكيد على الأخلاق في إطار معين تسوده قوانين ونظم خاصة, وبناءً على هذا, فإن الحرية في المفهوم الإسلامي تختلف كل الاختلاف عن الحرية في مفهوم الحضارة الحديثة.

لكننا لو أمعنا النظر في هذه القيود لألفيناها هي الحرية الحقيقية ذاتها, فالإسلام حرر الإنسان من "قيود العبودية لغير الله". وهي حرية ذات إطار واسع كبير تحطم الاغلال التي يرسف فيها الإنسان اليوم في ظل الحضارة الأوربية.

ان حرية الإسلام تحرر الفرد من قيود شهواته ونزعاته الحيوانية وترفعه إلى دور المتحكم في هذه الشهوات والنزعات, وتحرر الشعوب من الاستعمار والاستعباد, وتلغي السيطرة الطبقية في المجتمع, وتسلب من القوي حقه في التسلط على الضعيف, فيعلن القرآن منهجه بكل وضوح في الآية الكريمة:

{قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله}[1][4].

وضمن هذا الإطار, حث أبناء البشر على الاستفادة من نعم الله المسخرة للإنسان دونما إفراط أو تفريط.

{خلق لكم ما في الأرض جميعاً}[1][5].

{وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه}[1][6].

* * *

ولابد أن نشير بعد ذلك إلى أن الإسلام لا يبيح "حرية العقيدة" بشكل مطلق. فقد ذهب نفر إلى ذلك مستدلاً بالآية الكريمة **{لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي}**, واستنتج من هذه الآية أن الإسلام قد منح الناس الحرية فيما يعتقدون ويؤمنون به حتى ولو كان شركاً أو عبادة للصنم والطاغوت. وليس هذا من الإسلام بشيء أبداً. فالمنهج الإسلامي قائم على أساس التوحيد وإلغاء الشرك, فكيف يمكن أن يتضمن المنهج حرية مخالفة هذا الأساس؟! إنه تناقض واضح صريح. فكما أن القوانين الوضعية الراهنة لا يمكن أن تعطي للأفراد حرية مخالفتها فكذلك الإسلام لا يبيح مخالفة الأسس التي يقوم عليها تشريعه.

إن الآية المذكورة تؤكد على أن الإسلام قد اتضح وانجلى بفضل القرآن والسنة, ولا حاجة إلى الإكراه والإجبار في قبول الإسلام, ويؤيد ذلك قوله تعالى **{قد تبين الرشد من الغي}** فهي السبب فيما ورد في الشطر الأول من الآية **{لا إكراه في الدين}**.

إضافة إلى ذلك فإن جملة "لا إكراه في الدين" حقيقة تشريعية تستند إلى حقيقة تكوينية, إذ أن الإكراه والإجبار لا يمكن أن يكون إلا في الأعمال والحركات الظاهرية, ولا يستطيع أن يؤثر في القلب والفكر والاعتقاد. فالآية تنهى عن استعمال القوة في هداية الأفراد إلى نهج الدين فذلك غير ممكن تشريعياً وطبيعياً.

والآية بعد ذلك, تشير إلى ترك التقليد الأعمى في العقائد وتحث الناس على أتباع المنطق والعقل فيما يؤمنون ويعتقدون. فالفرد المكره المجبر على إتباع عقيدة معينة يقلد المؤمنين بتلك العقيدة دون أن ينطلق فيما يفعله من إيمان وذلك مرفوض في نظر القرآن. من كل هذا يتبين لنا أن عدم الإكراه في الدين لا يعني أبداً حرية الأفراد في انتخاب العقيدة.